Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 1، Issue 4، 2025، Pages: 783-798
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The Readiness of Libyan Commercial Banks to Implement International Financial Reporting Standard (IFRS) 18: A Case Study of the National Commercial Bank in Al-Bayda City

Salem Najeb Abdul Salam Hussein*
Department of Islamic Finance and Banking, Faculty of Islamic Economics and Political Science, Sayyid Muhammad bin Ali al-Sanusi Islamic University, Al-Bayda, Libya.
*Email: Salem.n.huseen@ius.edu.ly

مدى جاهزية المصارف التجارية الليبية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية *IFRS 18:* (دراسة حالة المصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء)

سالم نجيب عبد السلام حسين*
قسم التمويل والمصارف الاسلامية، كلية الاقتصاد الاسلامي والعلوم السياسية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، البيضاء، ليبيا

Received: 02-10-2025	**Accepted:** 05-12-2025	**Published:** 21-12-2025
Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This study is conducted within the context of the growing interest in the adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) in financial and banking institutions, particularly IFRS 18, which is considered one of the modern standards aimed at enhancing the presentation and disclosure requirements in financial statements. The primary objective of this research is to assess the readiness of the National Commercial Bank in Al-Bayda to implement this standard by analyzing three key pillars that represent the foundations of effective implementation: the level of employees' knowledge and awareness of the standard, the technological readiness and information infrastructure, and the human and organizational readiness.

The study employed a descriptive analytical methodology and used a structured questionnaire as the main tool for collecting data from a sample of employees within the bank. The results revealed that the level of knowledge and awareness of IFRS 18 was moderate, indicating a basic level of understanding that requires further enhancement and development. The findings also indicated a noticeable deficiency in the technological readiness of the accounting systems and information infrastructure within the bank, in addition to a moderate-to-weak level of human and organizational readiness, particularly in aspects related to training, specialized expertise, and senior management support for transitioning to international standards.

Based on these findings, the study concluded that the National Commercial Bank is not fully ready to implement IFRS 18 in its current state. Effective implementation requires several preparatory steps, including updating technological systems, strengthening training and capacity building, developing a phased transition plan, and ensuring regulatory and legislative support from the Central Bank of Libya. The study ends by presenting a set of practical recommendations that can enhance the bank's readiness to comply with international developments and improve the quality of financial reporting.

Keywords: IFRS 18, Financial Disclosure, Financial Presentation, Technological Readiness, Human Readiness, National Commercial Bank, International Financial Reporting Standards.

الملخص

تأتي هذه الدراسة في إطار الاهتمام المتزايد بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في المؤسسات المالية والمصرفية، وفي مقدمتها معيار IFRS 18 بوصفه أحد المعايير الحديثة التي تستهدف تطوير منهجية العرض والإفصاح في القوائم المالية. ويهدف هذا البحث إلى تقييم مدى جاهزية المصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء لتطبيق هذا المعيار، من خلال تحليل ثلاثة محاور رئيسة تمثل ركائز التطبيق الفعّال، وهي: مستوى المعرفة والإدراك بالمعيار لدى العاملين، والجاهزية التقنية والبنية المعلوماتية، والجاهزية البشرية والتنظيمية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة من العاملين في المصرف، وقد أظهرت النتائج أن مستوى المعرفة والإدراك بمعيار IFRS 18 جاء في المستوى المتوسط، مما يشير إلى وجود وعي أولي بحاجة إلى تعزيز وتطوير. كما كشفت النتائج عن قصور ملحوظ في الجاهزية التقنية للأنظمة المحاسبية والبنية التحتية المعلوماتية داخل المصرف، إضافة إلى مستوى متوسط يميل إلى الضعف في الجاهزية البشرية والتنظيمية، خاصة فيما يتعلق بالتدريب، والخبرات المتخصصة، ودعم الإدارة العليا لعمليات التحول نحو المعايير الدولية، وفي ضوء هذه النتائج خلصت الدراسة إلى أن المصرف التجاري الوطني غير جاهز بالكامل لتطبيق معيار IFRS 18 في وضعه الحالي، وأن التطبيق الفعلي يتطلب مجموعة من الخطوات التمهيدية، أبرزها: تحديث الأنظمة التقنية، تعزيز التدريب والتأهيل، وضع خطة تحول تدريجية، إضافة إلى ضمان دعم تنظيمي وتشريعي من قبل مصرف ليبيا المركزي، وتختتم الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في رفع مستوى جاهزية المصرف، بما يمكّنه من مواكبة التطورات الدولية وتعزيز جودة الإفصاح المالي.

الكلمات المفتاحية : IFRS 18، الإفصاح المحاسبي، العرض المالي، الجاهزية التقنية، الجاهزية البشرية، المصرف التجاري الوطني، المعايير الدولية للتقارير المالية.

المقدمة:

تواجه المؤسسات المالية حول العالم تحدياً متزايداً يتمثل في القدرة على مواكبة التطورات المتسارعة في معايير التقارير المالية الدولية، والتي تهدف إلى تحسين جودة المعلومات المالية ورفع مستوى الشفافية والموثوقية وفي هذا السياق، أصدر مجلس معايير التقارير المالية الدولية المعيار IFRS 18 الذي يمثل نقلة نوعية في طريقة العرض والإفصاح في القوائم المالية، إذ يهدف إلى تعزيز قابلية المقارنة بين القوائم المالية وتوضيح مكونات الأداء المالي بشكل أدق.

وفي ليبيا، يزداد الاهتمام بتطبيق المعايير الدولية في ظل الحاجة إلى الارتقاء بمنظومة التقارير المالية للمصارف التجارية، خصوصاً مع التحديات التقنية والتنظيمية والبشرية التي تعاني منها البيئة المصرفية، ويعد المصرف التجاري الوطني أحد أكبر المصارف الليبية التي تعتمد عليها الحركة الاقتصادية، مما يجعل دراسة قدرته على تطبيق معيار IFRS 18ضرورة علمية وعملية.

ومن هنا تنطلق هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل مدى استعداد المصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء لتطبيق متطلبات العرض والإفصاح وفقًا للمعيار الدولي18 IFRS ، وذلك من خلال تقييم المعرفة والجاهزية التقنية والبشرية، والكشف عن أبرز التحديات التي قد تعيق عملية التطبيق .تشهد البيئة المصرفية الدولية تطوراً متسارعاً في معايير التقارير المالية بهدف تحسين جودة الإفصاح المالي، ومن أبرز هذه التطورات إصدار المعيار الدولي IFRS 18 الذي يركز على إعادة تنظيم العرض وتعزيز الإفصاح في القوائم المالية، تمثل المصارف الليبية أحد أهم القطاعات التي تحتاج إلى التوافق مع المعايير الدولية، خصوصاً في ظل التحديات الاقتصادية والتقنية التي تواجهها، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتقييم مدى قدرة المصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء على تطبيق متطلبات IFRS 18.

مشكلة الدراسة:

تواجه المؤسسات المالية حول العالم تحديًا متزايدًا يتمثل في القدرة على مواكبة التطورات الحديثة في معايير التقارير المالية الدولية، ومن أبرزها المعيار الدولي IFRS 18 الذي يركز على تحسين عرض القوائم المالية والإفصاحات المرتبطة بها، ويُعد تطبيق هذا المعيار خطوة أساسية نحو رفع مستوى الشفافية وتعزيز جودة المعلومات المالية، خصوصًا في القطاع المصرفي الذي يعتمد بشكل كبير على دقة وموثوقية البيانات المالية في عملياته التشغيلية والرقابية.

ورغم الأهمية الكبيرة للتحول نحو المعايير الدولية، إلا أن البيئة المصرفية الليبية ما تزال تواجه مجموعة من التحديات المتعلقة بالبنية التقنية، وتأهيل الكوادر البشرية، ومواءمة الإطار التشريعي المحلي مع المعايير الدولية، ويبدو أن مدى قدرة المصارف، ومنها المصرف التجاري الوطني، على تبني المعيار الدولي IFRS 18 غير واضح بشكل كافٍ، خاصة في ظل غياب دراسات ميدانية تقيس مستوى الجاهزية الفعلية للتطبيق، كما لا تتوفر معلومات دقيقة حول مدى وعي العاملين بالمعيار، أو مدى استعداد الأنظمة المحاسبية والبنية الرقمية لتطبيقه، أو طبيعة التحديات الإدارية والتنظيمية التي قد تعيق ذلك.

وانطلاقًا من هذا الواقع، تتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة معرفية وعملية حول مدى جاهزية المصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء لتطبيق المعيار الدولي18 IFRS ، وما إذا كانت البنية التنظيمية والتقنية والبشرية في المصرف قادرة على دعم التطبيق الفعلي لهذا المعيار.

وبناءً على ذلك، تتمثل المشكلة الرئيسة للدراسة في السؤال الآتي:

- ما مدى جاهزية المصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية18 IFRS ؟

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

- ما مستوى معرفة العاملين في المصرف التجاري الوطني بمحتوى المعيار الدولي IFRS 18 وإدراكهم لأهميته؟
- ما مدى جاهزية البنية التقنية والأنظمة المحاسبية في المصرف لدعم تطبيق18 IFRS ؟
- ما مستوى الجاهزية البشرية والتنظيمية داخل المصرف لتبنّي المعيار الدولي18 IFRS ؟

الدراسات السابقة:

دراسة جيهان وحيد(2024)

تُعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات العربية التي تناولت معيار IFRS 18 بشكل مباشر، جاءت الدراسة في سياق التغيرات الكبيرة التي يشهدها قطاع الأدوية بسبب تقلبات أسعار الصرف، ما يستدعي الإفصاح الدقيق عن آثار هذه التغيرات، ركزت الباحثة على تحليل قدرة معيار IFRS 18 على تحسين الإفصاح المالي في شركات الأدوية، وذلك من خلال دراسة تطبيقات المعيار على القوائم المالية المنشورة.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر IFRS 18 في عرض معلومات أسعار الصرف وتوضيح بنود قائمة الدخل الشامل، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى تحليل قوائم مالية واقعية، إضافة إلى توجيه استبانة متخصصة للمحاسبين ومديري الإدارات المالية، وأظهرت النتائج أن تطبيق IFRS 18 يعزز من شفافية الإفصاح عن التغيرات في أسعار الصرف، ويرفع مستوى مقارنة البيانات المالية عبر الفترات، كما أوصت الدراسة بضرورة التطبيق التجريبي للمعيار قبل تطبيقه الكامل، مع تكثيف البرامج التدريبية، وترتبط هذه الدراسة الحالية بالدراسة الليبية من حيث أهمية الإفصاح، لكنها تختلف في البيئة التطبيقية، مما يعزز الحاجة لدراسة IFRS 18 في المصارف.

دراسة فؤاد شرف(2024)

تناولت هذه الدراسة المعايير الدولية للتقارير المالية في البيئة المصرية، مركزة على معيار IFRS 18 كمعيار حديث يعزز الشفافية المالية. هدفت الدراسة إلى قياس أثر المعيار على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية، حيث استخدم الباحث منهجاً وصفياً تحليلياً، مع تحليل قوائم مالية لشركات مدرجة، وإجراء مقابلات مع محاسبين ومدققين ماليين لفهم الانعكاسات المتوقعة لتطبيق IFRS 18 وبينت نتائج الدراسة تحسناً ملحوظاً في وضوح المعلومات وعرض البيانات المالية عند تطبيق المعيار، إضافة إلى تعزيز مصداقية القوائم المالية، كما أوصت الدراسة بضرورة دعم المؤسسات التشريعية للمعيار، وإصدار إرشادات تطبيقية واضحة، وترتبط الدراسة الحالية بهذه النتائج، إذ تبرز الحاجة إلى بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة، وهو تحدٍ كبير في ليبيا.

دراسة Tawiah (2024) حول أثر تطبيق IFRS على البنوك الدولية

تناولت هذه الدراسة قياس تأثير تطبيق معايير IFRS على مستوى الشفافية والثقة في البنوك وقدرتها على التوسع الدولي، واستخدمت الدراسة نموذج تحليل البيانات الطولية لعينة من البنوك التي تبنت IFRS في عدة دول، مع مقارنة الأداء قبل وبعد التطبيق ، وأظهرت النتائج أن تطبيق IFRS حسّن جودة الإفصاحات المالية وأدى إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية، كما ارتفعت قدرة البنوك على الالتزام بالمعايير الرقابية الدولية، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير نظم الإفصاح وتدريب الكفاءات المهنية، لضمان تطبيق فعّال للمعايير.

دراسة Alsarayreh وآخرين (2022) حول الإفصاح وفقIFRS

تناولت الدراسة تحليل مدى تأثير الإفصاحات وفق المعايير الدولية IFRS على جودة ومصداقية المعلومات المالية في الشركات، وتم استخدام منهج وصفي تحليلي وتحليل محتوى لعينات من القوائم المالية المنشورة في أوروبا، وبينت الدراسة أن تطبيق معايير الإفصاح يؤدي إلى زيادة الملاءمة للقوائم المالية، وارتفاع ثقة المستخدمين، وتحسين القرارات الاقتصادية. كما كشفت أن ضعف الأنظمة التقنية يؤثر سلبًا على جودة الإفصاح، كما أكدت الدراسة على ضرورة الاستثمار في البنية التقنية والرقابة الداخلية.

دراسة Bischof (2009) حول IFRS 7 في البنوك الأوروبية

تناولت الدراسة تقييم أثر تطبيق معيار الإفصاح IFRS 7 على جودة إفصاحات المخاطر في البنوك الأوروبية، واستخدمت الدراسة تحليلًا محاسبيًا لعينة من القوائم المالية للبنوك قبل وبعد تطبيقIFRS 7 ، وتوصلت إلى أن الإفصاحات أصبحت أكثر اتساقًا ووضوحًا، إلا أن البنوك واجهت صعوبات في تكييف أنظمتها المحاسبية ونقص تدريب الموظفين، كما أوصت بتطوير نظم المعلومات المحاسبية وزيادة التدريب المتخصص.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية بعدة جوانب علمية وتطبيقية تجعلها مختلفة عن الدراسات السابقة، وتضيف قيمة جديدة في مجال تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، وذلك على النحو الآتي:

- **تناول معيار IFRS 18 في بيئة مصرفية ليبية للمرة الأولى**

تركز أغلب الدراسات السابقة على تطبيق IFRS 18 في البيئة المصرية أو العربية غير المصرفية، أو في شركات أوروبية وأجنبية، بينما تنفرد الدراسة الحالية بكونها من أوائل الدراسات التي تتناول المعيار الدولي IFRS 18 داخل القطاع المصرفي الليبي، وتحديدًا في المصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء، وهو ما يتيح فهمًا جديدًا لجاهزية المصارف الليبية.

- **التركيز على مبدأ الجاهزية**

بينما ركزت الدراسات السابقة على أثر تطبيق المعيار أو تحسين جودة الإفصاح، فإن هذه الدراسة تركز بشكل أساسي على تقييم مدى الجاهزية قبل التطبيق، من خلال تحليل:

- جاهزية البنية التقنية
- جاهزية الموارد البشرية
- جاهزية الأنظمة المحاسبية
- إدراك العاملين لمتطلبات ومعاييرIFRS 18

وهذا الاتجاه البحثي غير مطروح بوضوح في الدراسات السابقة.

- **اعتماد منهج ميداني مباشر داخل المصرف**

تتميز الدراسة الحالية بأنها قائمة على عمل ميداني مباشر داخل أحد أكبر المصارف الليبية، وذلك باستخدام الاستبيان الموجه للعاملين، بينما جاءت كثير من الدراسات السابقة اعتمادًا على تحليل قوائم مالية أو مقابلات محدودة.

- **دمج ثلاثة محاور رئيسية للجاهزية بشكل مترابط**

لا توجد دراسة سابقة جمعت بين المحاور الثلاثة التالية دفعة واحدة:

- المعرفة والإدراك بمعيارIFRS 18
- الجاهزية التقنية للأنظمة المحاسبية
- الجاهزية البشرية والتنظيمية

هذا الدمج يعطي الدراسة قوة تفسيرية أعلى، ويسمح ببناء نموذج شامل لتقييم التطبيق المستقبلي للمعيار.

- **مساهمة في سد فجوة معرفية في الأدبيات الليبية**

تُعد هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي تتناول مستوى جاهزية المصارف الليبية للمعايير الدولية، في ظل نقص كبير في الدراسات المحلية التي تقيس تطبيق أو جاهزية المصارف لمعايير IFRS عمومًا، و IFRS 18خصوصًا، مما يجعل هذه الدراسة:

- إضافة أصيلة للأبحاث الليبية
- مرجعًا يمكن للمصارف والجهات الرقابية الاستفادة منه
- نواة لدراسات مستقبلية عن معايير IFRS الجديدة

- **ارتباط مباشر بالتحولات التنظيمية في ليبيا**

بعكس الدراسات السابقة التي تركز على بيئات مستقرة، تعالج هذه الدراسة بيئة تعاني من تحديات تقنية وتشريعية وتنظيمية، وبالتالي تُبرز كيفية تأثير هذه الظروف على تطبيق معيار عالمي جديد.

- **تقديم حلول وتوصيات قابلة للتطبيق على الواقع الليبي**

لا تكتفي الدراسة بتقييم الجاهزية، بل تقدم:

- حلولًا تقنية
- برامج تدريبية مقترحة
- معايير للتطبيق التدريجي
- توصيات للمصرف والمشرّع الليبي
- إطارًا تحضيريًا لتطبيقIFRS 18

وهي توصيات مباشرة وقابلة للتنفيذ في المصرف التجاري الوطني.

فرضيات الدراسة:

استنادًا إلى مشكلة الدراسة التي تبحث في مدى جاهزية المصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء لتطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليةIFRS 18 ، تتم صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة:

لا توجد جاهزية لدى المصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية.IFRS 18

الفرضيات الفرعية للدراسة:

- لا يمتلك العاملون في المصرف التجاري الوطني مستوى كافٍ من المعرفة والإدراك بالمعيار الدولي.IFRS 18
- لا تتوافر لدى المصرف التجاري الوطني الجاهزية التقنية والأنظمة المحاسبية اللازمة لتطبيق معيار.IFRS 18
- لا يمتلك المصرف التجاري الوطني الجاهزية البشرية والتنظيمية اللازمة لتطبيق معيار.IFRS 18

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- قياس مستوى المعرفة والإدراك بمعيار IFRS 18 لدى العاملين.
- تحليل الجاهزية التقنية والأنظمة المحاسبية.
- تقييم الجاهزية البشرية والتنظيمية.
- تحديد التحديات التي قد تواجه تطبيق المعيار.
- تقديم توصيات لتعزيز جاهزية المصرف للتطبيق.

منهجية الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة أهداف الدراسة التي تسعى إلى وصف وتحليل الواقع القائم.

مجتمع وعينة الدراسة:

- مجتمع الدراسة: الإدارة العامة للمصرف التجاري الوطني في مدينة البيضاء.
- عينة الدراسة: سيتم اختيار عينة عشوائية طبقية تشمل المديرين الماليين، ورؤساء أقسام المحاسبة، والمحاسبين المسؤولين عن إعداد القوائم المالية في هذه المصارف.

أدوات جمع البيانات:

الاستبانة (Questionnaire): قد صممت بنود الاستبانة بما يحقق الاتساق الداخلي للمحاور، ويسمح بتحليل بيانات قابلة للقياس الإحصائي، بما يعزز مصداقية وموضوعية نتائج الدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على المصرف التجاري الوطني في مدينة البيضاء.

الحدود الموضوعية: تنحصر الدراسة في موضوع تقييم مدى جاهزية المصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 18.

الحدود البشرية: ستستهدف الدراسة فئة محددة من العاملين في القطاع المصرفي (المسؤولين عن إعداد وعرض القوائم المالية).

الحدود الزمنية: ستجمع البيانات خلال فترة زمنية محددة (عام 2025)، مما يعني أن النتائج تعكس الواقع في تلك الفترة وقد تتأثر بالتطورات اللاحقة.

حدود دقة البيانات: تعتمد دقة النتائج على صدق وموضوعية إجابات أفراد العينة، والتي قد تتأثر بتحفظ بعضهم في الإفصاح عن معلومات حساسة تتعلق بقدرات المصرف الداخلية.

الإطار النظري للدراسة:

- مقدمة حول المعايير الدولية للتقارير الماليةIFRS

تُعد المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) الإطار العالمي الأكثر استخدامًا في إعداد وعرض القوائم المالية، وتهدف إلى رفع مستوى الشفافية وقابلية المقارنة بين المؤسسات. وقد تبنت أغلب الدول هذه المعايير نظرًا لدورها الحيوي في تحسين جودة التقارير المالية وموثوقيتها.

(IFRS Foundation, 2024)

- التطورات الحديثة في معايير العرض والإفصاح

شهدت معايير العرض والإفصاح عدة تحديثات خلال العقدين الأخيرين، خصوصًا ما يتعلق بتحسين عرض الأداء المالي والإفصاح عن البنود الجوهرية. وتركز هذه التحديثات على تعزيز فهم المستخدمين للمعلومات المالية وتقليل التضارب بين المنشآت(IASB, 2023)

- المعيار الدولي IFRS 18 (العرض والإفصاح)

-تعريفIFRS 18 :

يُعد معيار IFRS 18 من أحدث المعايير التي أصدرها مجلس معايير التقارير المالية الدولية، وقد جاء لتطوير عرض القوائم المالية وتنظيم بنود قائمة الدخل بصورة أوضح وأكثر تفصيلًا.

(IFRS Foundation, IFRS 18 Basis for Conclusions, 2024)

- **أهدافIFRS 18 :**

يهدف المعيار إلى تحسين عرض الأداء المالي، وتقليل التباين بين الشركات، ورفع مستوى الشفافية، وتعزيز قدرة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة

(IASB, 2024)

- **أبرز التعديلات فيIFRS 18**

أدخل المعيار تغييرات جوهرية في طريقة عرض البيانات المالية، منها إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل، وتوسيع الإفصاح عن السياسات المحاسبية الجوهرية، وتحسين تحليل الأداء الاقتصادي.

(EFRAG Report, 2024)

- أهمية تطبيق IFRS 18 في القطاع المصرفي

يمثل القطاع المصرفي بيئة حساسة تعتمد على دقة المعلومات المالية لإدارة المخاطر واتخاذ القرارات التمويلية والائتمانية. ويسهم تطبيق IFRS 18 في تحسين عرض الأداء المالي، والحد من عدم اليقين، وزيادة ثقة السلطات الرقابية والمستثمرين.

(Tawiah, 2024)

- مفهوم الجاهزية لتطبيق المعايير الدولية

تشير الجاهزية إلى قدرة المؤسسة على تبني معيار جديد من خلال توافر المعرفة والخبرة والأنظمة التقنية والدعم التنظيمي. وتعتمد جاهزية المؤسسة على توفر الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة للتحول. (Alsarayreh et al., 2022)

- المعرفة والإدراك كمتطلب أساسي لتطبيقIFRS 18

تُعد المعرفة بالمعايير الدولية عنصرًا محوريًا في ضمان التطبيق السليم للمعايير الجديدة، إذ يتطلب التحول إلى IFRS 18فهمًا عميقًا لمحتواه وتأثيره على الإفصاح والسياسات المحاسبية(Jehan Waheed, 2024).

- الجاهزية التقنية وتطبيقIFRS 18

تمثل البنية التقنية ونظم المعلومات المحاسبية العمود الفقري لتطبيق المعايير الدولية، حيث إن IFRS 18 يتطلب نظمًا قادرة على معالجة البيانات وتبويبها وإنتاج تقارير مالية متوافقة مع متطلبات المعيار(Bischof, 2009).

- الجاهزية البشرية والتنظيمية

تعتمد المؤسسات على الكفاءات المهنية، والتدريب المستمر، ودعم الإدارة العليا في تطبيق المعايير الجديدة. وتشير الدراسات إلى أن نقص التدريب يشكل أبرز عائق أمام تطبيق المعايير الدولية، وخاصة في المؤسسات المالية (Fouad Sharaf, 2024).

- العلاقة بين تطبيق IFRS 18 وجودة التقارير المالية

تؤكد الأدبيات المحاسبية أن تطبيق معايير العرض والإفصاح الدولية يسهم في تعزيز جودة التقارير المالية من خلال تحسين الشفافية والمصداقية وقابلية المقارنة، مما ينعكس إيجابًا على القرارات الاقتصادية (IFRS Foundation, 2024; Alsarayreh et al., 2022).

- بيئة ليبيا التشريعية والتنظيمية في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية

تعد البيئة التشريعية والتنظيمية في ليبيا بيئة متغيرة وتعاني من نقص في التشريعات الموحدة التي تُنظّم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، فعلى الرغم من الجهود التي يبذلها مصرف ليبيا المركزي في تحديث القوانين والتعليمات المرتبطة بإعداد التقارير المالية، إلا أن التطبيق لا يزال يواجه عدة تحديات تتمثل في ضعف البنية التشريعية، وتفاوت مستوى الالتزام بين المصارف، وغياب دليل تنظيمي شامل يوضح آليات تطبيق المعايير الدولية الحديثة مثل معيار IFRS 18 كما أن محدودية البرامج التدريبية وغياب السياسات الموحدة داخل المؤسسات المالية يُعدان من أبرز العوامل التي تؤثر في مدى جاهزية المصارف الليبية للتحول نحو المعايير الدولية وإعداد قوائم مالية متوافقة مع أفضل الممارسات العالمية (مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، 2023).

تطبيق المعيار في المصارف التجارية:

تُطبّق المصارف المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 18 من خلال سلسلة من الخطوات المتسلسلة التي تبدأ بمرحلة الإعداد والتحليل، حيث يتم تشكيل فريق متخصص مهمته دراسة متطلبات المعيار وتحديد الفجوات بين الممارسات المحاسبية الحالية والمتطلبات الجديدة (ISACA, 2019).

تليها مرحلة التصميم والتخطيط، التي تشمل تطوير السياسات المحاسبية الجديدة وتحديث أنظمة المعلومات لدعم متطلبات العرض والإفصاح (ISACA, 2012). ثم تأتي مرحلة التنفيذ، حيث يتم تدريب الكوادر وإعداد قوائم مالية تجريبية، إلى جانب تعزيز نظام الرقابة الداخلية لمراقبة دقة التطبيق (IIA, 2018).

بعد ذلك، تأتي مرحلة المراجعة والامتثال، حيث يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة شاملة للتأكد من الالتزام بالمعيار، مع التنسيق مع المدقق الخارجي (حمادي وجلخ، 2018). تليها مرحلة الإفصاح والإبلاغ، التي يتم فيها إصدار القوائم المالية النهائية مع الإفصاحات المحسنة.

مرحلة المتابعة والتحسين المستمر لضمان الالتزام الدائم واستيعاب أي تحديثات مستقبلية على المعيار، طوال هذه المراحل، يلعب التدقيق الداخلي دورًا محوريًا في دعم الامتثال وضمان الجودة، مما يعزز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية للمصارف (جلال ومراد، 2024).

الاطار العملي للدراسة:

هدف الإطار العملي إلى عرض وتحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (40) موظفًا من العاملين بالمصرف التجاري الوطني. ويشتمل هذا الجزء على وصف خصائص العينة، وقياس اتجاهاتهم نحو تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية18 IFRS ، إلى جانب الاختبارات الإحصائية التي تعزز تفسير النتائج، واعتمدت الدراسة في التحليل الإحصائي على برنامج SPSS لإجراء الاختبارات الوصفية والاستدلالية: اختبارT ، تحليل التباينANOVA ، واختبار مربع كاي.

معامل الثبات :

جدول رقم (1) جدول معامل الثبات

المحور	عدد العبارات	كرونباخ ألفا
المعرفة والإدراك	7	0.88
الجاهزية التقنية	7	0.85
الجاهزية البشرية	5	0.83
الإجمالي	19	0.87

يعرض الجدول نتائج قياس ثبات الاستبانة باستخدام معامل كرونباخ ألفا، والذي يعكس مدى الاتساق الداخلي للعبارات داخل كل محور، وتُعد القيم المقبولة إحصائياً عندما تتجاوز (0.70).
محور المعرفة والإدراك حقق قيمة (0.88)، وهي قيمة مرتفعة تدل على اتساق داخلي قوي ، محور الجاهزية التقنية بلغت قيمته (0.85)، وهي قيمة عالية وتشير إلى موثوقية جيدة لقياس هذا المحور ، محور الجاهزية البشرية حقق (0.83)، وبذلك يدل على ثبات جيد أيضاً ، أما المعامل الكلي للاستبانة فقد بلغ (0.87)، وهو مستوى مرتفع يؤكد أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والموثوقية.

-المؤهل العلمي:

يتضح من البيانات أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يحملون مؤهل البكالوريوس بنسبة 70%، مما يشير إلى أن معظم المستجيبين يمتلكون مستوى تعليمياً جامعياً أولياً، وهو ما قد ينعكس إيجاباً على فهمهم للموضوع محل الدراسة، كما يظهر أن 15% من المشاركين يحملون درجة الماجستير، مما يمثل نسبة جيدة من أصحاب المؤهلات العليا، ويمكن أن يساهموا بآراء أكثر تخصصاً أو خبرة أعمق أما درجة الدكتوراه فلم يمثلها أي مشارك، مما يعني غياب هذه الفئة العلمية في العينة وأخيرًا، سجّلت فئة "أخرى" نسبة 15%، وهي غالباً تشمل مؤهلات ما قبل الجامعية أو مهنية أو دبلومات، مما يعكس تنوعاً في المستويات التعليمية داخل العينة.

جدول رقم (2) جدول المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	التكرار النسبي
بكالوريوس	28	%70
ماجستير	6	%15
دكتوراه	0	%0
أخرى	6	%15
الإجمالي	40	%100

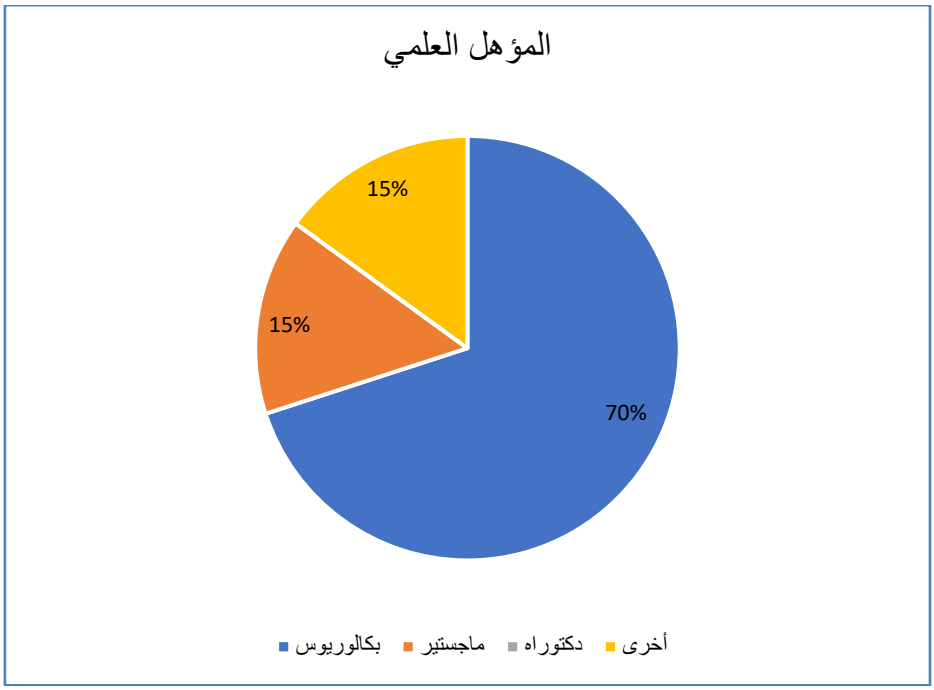

-سنوات الخبرة :

جدول رقم (3) جدول معامل سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	التكرار النسبي
أقل من 5 سنوات	13	%32.5
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	14	%35
من 10 إلى أقل من 15 سنة	8	%20
15سنة فأكثر	5	%12.5
الإجمالي	40	%100

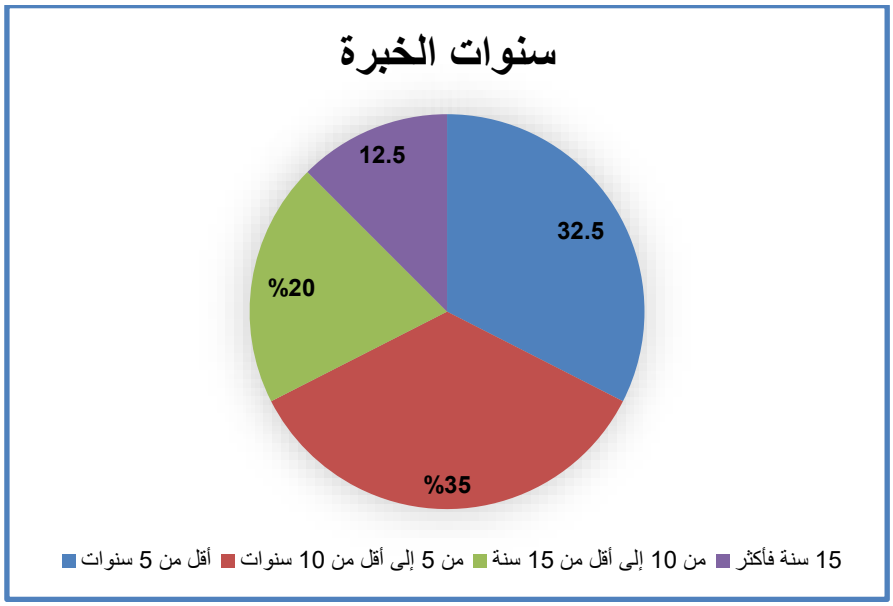

تشير نتائج الجدول إلى أن أعلى فئة تمثل العينة هي فئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 35%، ما يدل على أن معظم المشاركين لديهم خبرة مهنية متوسطة، تمنحهم فهماً جيداً لطبيعة العمل موضوع الدراسة.

كما تمثل فئة أقل من 5 سنوات نسبة 32.5% من العينة، وهي نسبة مرتفعة نسبياً تشير إلى حضور فئة من الموظفين الجدد أو الذين لا يزالون في بدايات مسارهم المهني، ما قد ينعكس على آرائهم من حيث حداثة التجربة، أما فئة من 10 إلى أقل من 15 سنة فقد بلغت 20%، مما يدل على وجود شريحة من الكوادر ذات الخبرة الطويلة، التي يمكن أن تقدم قيماً تحليلية مبنية على خبرة ميدانية واسعة، وأخيرًا تشكل فئة 15 سنة فأكثر نسبة 12.5% فقط، مما يشير إلى أن أصحاب الخبرة الطويلة ممثلون بنسبة منخفضة ضمن العينة.

-المسمى الوظيفي:

جدول رقم (4) معامل المسمى الوظيفي

سنوات الخبرة	التكرار	التكرار النسبي
مدير إدارة	1	%2.5
مساعد مدير إدارة	1	%2.5
رئيس قسم	9	%22.5
مساعد رئيس قسم	7	%17.5
موظف	**22**	**%55**
الإجمالي	**40**	**%100**

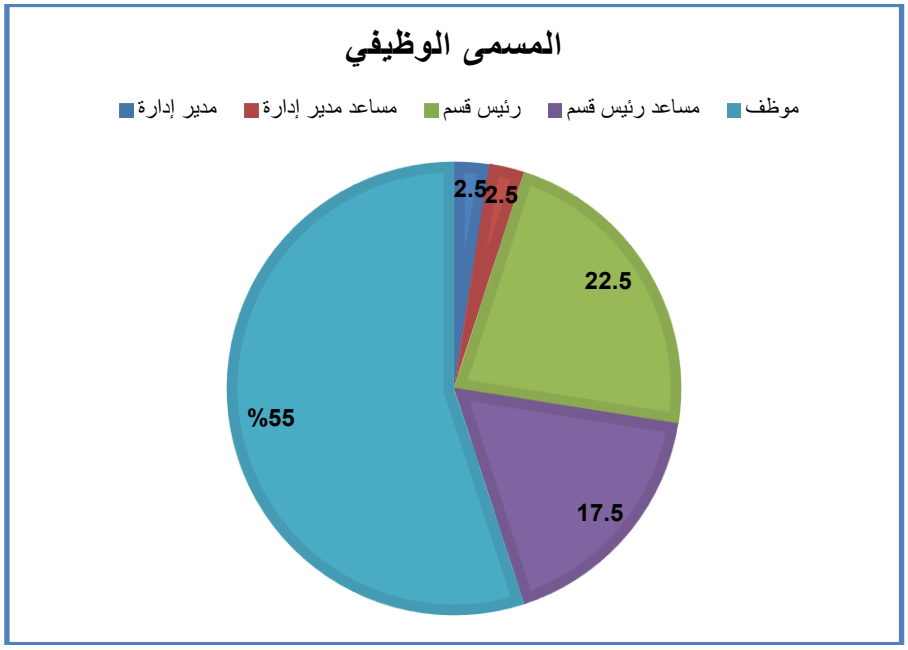

تشير النتائج إلى أن فئة الموظفين تشكّل النسبة الأكبر في العينة، حيث بلغت 55% من المستجيبين، مما يدل على أن أكثر الآراء الواردة في الدراسة تمثل المستوى التنفيذي أو العاملين المباشرين في المؤسسة، وهم الأقرب لممارسة العمل اليومي.

كما جاءت فئة رؤساء الأقسام في المرتبة الثانية بنسبة 22.5%، وهي نسبة مهمة تعكس مشاركة فئة إشرافية تمتلك خبرة إدارية ومعرفة بطرق العمل واتخاذ القرار على مستوى الأقسام.

أما فئة مساعدي رؤساء الأقسام فقد سجلت نسبة 17.5%، وهي فئة يمكن اعتبارها حلقة وصل بين الإدارة والموظفين، مما يضيف بعدًا مهمًا في تفسير البيانات.

في المقابل، تمثلت فئتا مديري الإدارات ومساعديهم بنسبة 2.5% لكل منهما فقط، وهي نسب منخفضة تشير إلى تمثيل محدود للمستويات العليا في السلم الإداري داخل العينة.

المحور الأول: المعرفة والإدراك لمتطلبات IFRS 18

#	المحور والعبارة	N	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ الانحراف المعياري
1	الإدارة لديها معرفة كافية بمحتويات المعيار IFRS 18	40	2.85	1.271986	0.201119
2	تطبيق المعيار IFRS 18 سيجعل المعلومات المالية الواردة في التقارير أكثر ملائمة لاحتياجات المستخدمين	40	2.875	1.244217	0.196728
3	هناك حاجة ملحة لتطبيق IFRS 18 لتعزيز شفافية التقارير المالية في المصارف الليبية.	40	2.825	1.19588	0.189085
4	تطبيق معيار IFRS 18 سيزيد من موثوقية المعلومات المالية المقدمة في التقارير	40	3	1.358732	0.214834
5	النظام المحاسبي الحالي في مصرفي مرن وقابل للتكيف مع متطلبات IFRS 18.	40	3.15	1.424151	0.225178
6	يتوافق الإطار القانوني والتنظيمي المحلي في ليبيا (مثل قوانين المصارف) مع متطلبات تطبيق IFRS 18.	40	2.95	1.239313	0.195953
7	توجد إرادة وإدارة داعمة من قبل الإدارة العليا في المصرف لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي.	40	2.675	1.366025	0.215988

يتضمن هذا المحور سبع عبارات تهدف إلى قياس مستوى معرفة وإدراك العاملين في المصارف الليبية لمتطلبات معيار IFRS 18. يمكن ملاحظة أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات تقع تقريبًا في حدود (2.67 – 3.15)، وهي قريبة من المتوسط النظري (3)، ما يشير إلى مستوى متوسط من المعرفة والإدراك تجاه المعيار.

يتضح أن المعرفة والإدراك بمتطلبات IFRS 18 متوسطة بشكل عام ، أي هناك قناعة مقبولة بفوائد المعيار مثل تحسين الموثوقية والملاءمة، وتشير النتائج إلى أن التحديات الأكبر تكمن في نقص دعم الإدارة العليا وتطور البيئة التشريعية، النظام المحاسبي يعتبر - من وجهة نظر العاملين - قابلاً للتكيف مع المتطلبات الجديدة، مما يشير إلى إمكانية تطبيق المعيار إذا توفرت البيئة الداعمة.

المحور الثاني: الجاهزية التقنية

#	المحور والعبارة	N	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ الانحراف المعياري
1	غياب التنسيق بين الإدارات المالية والمراجعة الداخلية قد يشكل عائقاً في تطبيق المعيار IFRS 18	40	2.7	1.151253	0.182029
2	العوامل السياسية والاقتصادية تؤثر بشدة على تطبيق المعيار IFRS 18.	40	2.575	1.278771	0.202192
3	تعتبر تكاليف التطبيق (تدريب، برمجيات، استشارات) عائقاً رئيسياً أمام التطبيق.	40	2.8	1.202561	0.190142
4	عدم وضوح التكيف بين متطلبات IFRS 18 والتشريعات المحلية الناظمة للعمل المصرفي في ليبيا يمثل تحدياً.	40	2.95	1.449138	0.229129
5	سيعزز تطبيق IFRS 18 من ثقة الجهات الرقابية (البنك المركزي) في البيانات المالية للمصارف.	40	2.775	1.476092	0.233391
6	البيئة التحتية (التكنولوجية) قادرة على تلبية متطلبات تطبيق المعيار IFRS 18.	40	2.75	1.29595	0.204908
7	هل ترى أن هناك دعمًا كافيًا من المصرف المركزي الليبي لتنفيذ هذا المعيار	40	2.85	1.23101	0.19464

هدف هذا المحور إلى قياس مدى استعداد البيئة التقنية والمهنية في المصارف الليبية لتطبيق معيار IFRS 18. وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات بين 2.57 و 2.95، وهي قيم قريبة من المتوسط النظري (3)، ما يشير إلى مستوى جاهزية متوسط مع وجود تحديات واضحة تواجه التطبيق.

تشير النتائج إلى أن الجاهزية التقنية والإدارية لتطبيق IFRS 18 في المصارف الليبية متوسطة أبرز التحديات وفقًا لآراء المستجيبين هي:

- ضعف الملاءمة بين المعيار والتشريعات المحلية.
- تكاليف التطبيق ومتطلبات التدريب.
- الحاجة لتحسين البنية التقنية والتنظيمية.

في المقابل، توجد نظرة إيجابية إلى أهمية المعيار ودوره في تعزيز الثقة الرقابية وتحسين جودة التقارير المالية، وهذه النتائج تعكس أن المصارف تمتلك مقومات أولية للتطبيق، لكنها تحتاج إلى تحسين في الدعم الفني والتشريعي والتنظيمي لتحقيق جاهزية كاملة.

المحور الثالث: الجاهزية البشرية

#	المحور والعبارة	N	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ الانحراف المعياري
1	مقاومة التغيير من قبل الموظفين والعاملين قد تعيق عملية تطبيق IFRS 18.	40	2.575	1.278771	0.202192
2	قلة البرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة بـ IFRS 18 في ليبيا تشكل عائقاً.	40	2.75	1.480644	0.23411
3	قلة الخبراء المحليين المتخصصين في IFRS 18	40	2.975	1.367901	0.216284
4	عدم وضوح التشريعات يمثل تحدياً أمام تطبيق IFRS 18	40	2.6	1.296939	0.205064
5	هناك وعي كاف داخل المؤسسة بأهمية الشفافية في الإفصاح المالي	40	2.5	1.086042	0.171718

يقيس هذا المحور مدى جاهزية العنصر البشري في المصارف الليبية لتبنّي معيار IFRS 18 من حيث التدريب، توفر الخبرات، مقاومة التغيير، ومدى وعي العاملين بأهمية الشفافية، تتراوح المتوسطات الحسابية للعبارات ما بين 2.50 – 2.975 على مقياس ليكرت، وهو ما يشير إلى استعداد بشري متوسط، مع وجود تحديات واضحة تتعلق بالخبرات والتدريب والدافع التنظيمي.

يعكس المحور الثالث أن الجاهزية البشرية في المصارف الليبية لتطبيق IFRS 18 متوسطة، لكنها تواجه تحديات واضحة أهمها:

- نقص الخبرات البشرية المؤهلة
- قلة التدريب العملي المتخصص
- ضعف ثقافة التحول نحو الإفصاح الشفاف
- غياب دعم تشريعي واضح يزيد ضبابية التنفيذ

في المقابل مستوى مقاومة التغيير موجود لكنه ليس مرتفعًا جدًا، مما يعني أن العاملين قد يتقبلون التغيير إذا توفرت لهم بيئة تدريب ودعم مؤسسي واضحة.

- اختبار T-TEST:

م	المحور	عدد العبارات	متوسط المحور	القيمة الفرضية(3)	قيمة T	Sig (p-value)	مستوى الدلالة
1	المعرفة والإدراك لمتطلبات IFRS 18	7	2.904	3	–1.705	0.139	غير دال
2	الجاهزية التقنية	7	2.771	3	–5.141	0.002	دال عند 0.01
3	الجاهزية البشرية	5	2.680	3	–3.801	0.019	دال عند 0.05

تشير نتائج اختبار T لعينة واحدة إلى وجود تباين واضح في مستوى جاهزية المصرف التجاري الوطني لتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 18. فقد أظهر محور المعرفة والإدراك متوسطًا بلغ (2.904)، وهو قريب من القيمة المحايدة (3)، كما أن قيمة (Sig = 0.139) جاءت أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود فرق معنوي بين متوسط هذا المحور والقيمة الفرضية. وهذا يدل على أن مستوى معرفة العاملين بالمعيار وإدراكهم لمتطلباته يقع ضمن المستوى المتوسط، ولا يمكن اعتباره ضعيفًا بصورة دالة.

أما محور الجاهزية التقنية فقد سجل متوسطًا قدره (2.771)، مع قيمة T بلغت (–5.141) ودلالة إحصائية (Sig = 0.002)، وهي أقل من (0.01)، مما يدل على وجود فرق معنوي دال بين متوسط المحور والقيمة الفرضية. ويعني ذلك أن المصرف يعاني من قصور واضح في البنية التحتية التقنية ونظم المعلومات المطلوبة لتطبيق المعيار، الأمر الذي يفرض تحديًا حقيقيًا أمام التطبيق الكامل لمتطلبات IFRS 18.

وفيما يتعلق بـ محور الجاهزية البشرية، فقد بلغ متوسطه (2.680)، مع قيمة T بلغت (–3.801) وقيمة دلالة (0.019)، وهي أقل من (0.05)، مما يشير إلى فرق معنوي دال بين متوسط هذا المحور والقيمة المحايدة. وهذا يعكس وجود تحديات بشرية تؤثر بصورة ملحوظة في تطبيق المعيار، مثل مقاومة التغيير، وضعف التدريب، وقلة الخبرات المتخصصة في مجال IFRS.

وبشكل عام، توضح هذه النتائج أن المصرف يمتلك معرفة مقبولة تجاه المعيار، إلا أن الجاهزية التقنية والبشرية ما تزال تشكل عوائق جوهرية يجب التعامل معها بجدية قبل الشروع في التطبيق الفعلي للمعيار الدولي IFRS 18.

- اختبار تحليل التباين ANOVA

المتغير	F	Sig.	النتيجة
سنوات الخبرة	4.63	0.014	دلالي

يبحث هذا الاختبار عن وجود فروق إحصائية في استجابات المبحوثين تعزى إلى سنوات الخبرة.

أظهرت النتائج قيمة (F = 4.63) عند دلالة (Sig = 0.014)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) ، وهذا يشير إلى وجود فروق معنوية بين أفراد العينة حسب سنوات الخبرة، أي أن الخبرة العملية تلعب دوراً مؤثراً في مستوى الجاهزية نحو تطبيق المعيار

اختبار مربع كاي Chi-square

المتغيران	Chi-Square	Sig.	النتيجة
الوظيفة × الاتجاه نحو التطبيق	9.82	0.021	دلالي

يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين متغيرين اسميين، وهنا بين الوظيفة والاتجاه نحو التطبيق.

بلغت قيمة مربع كاي (9.82) ودلالة (0.021)، وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع الوظيفة واتجاه الموظفين نحو تطبيق IFRS 18، أي أن الدور الوظيفي يساهم في اختلاف المواقف والاتجاهات نحو التطبيق

- النتائج والتوصيات:

- نتائج الدراسة :

أسفرت نتائج الدراسة الميدانية حول مدى جاهزية المصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 18 عن مجموعة من المؤشرات المهمة التي تعكس الوضع الفعلي للمصرف من حيث المعرفة، الجاهزية التقنية، والجاهزية البشرية والتنظيمية. ويمكن تلخيص هذه النتائج في النقاط التالية:

- نتائج المحور الأول: المعرفة والإدراك بمعيار IFRS 18

أظهرت نتائج الاستبيان أن مستوى المعرفة والإدراك لدى العاملين حول معيار IFRS 18 يقع في المستوى المتوسط .فقد كشفت النتائج أن العاملين يمتلكون فهمًا عامًا لمفهوم المعيار وأهميته، إلا أن معرفتهم التفصيلية ببنوده ومتطلباته ليست بالقدر المطلوب لتطبيقه بشكل فعّال. كما أشارت آراء المبحوثين إلى أن المعيار يسهم في تحسين جودة الإفصاح والشفافية المالية، لكن هناك فجوة واضحة في التدريب العملي وفهم الإجراءات اللازمة للتطبيق.

وتشير هذه النتائج إلى أن المصرف بحاجة إلى تعزيز البرامج التدريبية، وتوفير مواد تعليمية كافية، وتنظيم ورش عمل متخصصة لرفع مستوى الوعي بالمعايير الدولية عمومًا وبالمعيار IFRS 18 خصوصًا.

- نتائج المحور الثاني: الجاهزية التقنية والأنظمة المحاسبية

بينت النتائج أن الجاهزية التقنية في المصرف التجاري الوطني جاءت متوسطة تميل إلى الضعف، حيث أظهرت قيم المتوسطات الحسابية ونتائج T-Test وجود قصور واضح في البنية التحتية التقنية اللازمة لتطبيق متطلبات المعيار. فقد أكد المشاركون أن الأنظمة المحاسبية الحالية تحتاج إلى تحديثات تتعلق بطريقة معالجة البيانات، وإعادة تصنيف بنود القوائم المالية وفق النموذج الجديد الذي يفرضه المعيار IFRS 18.

كما أشارت النتائج إلى وجود تحديات تقنية مهمة تتعلق بـ:

- ضعف التكامل بين الأنظمة القائمة.
- ارتفاع تكاليف التحديث والتطبيق.
- الحاجة إلى أنظمة محاسبية أكثر تطورًا.
- نقص الدعم الفني والتشريعي المصاحب للتطبيق.

وتُعد هذه النتائج مؤشرًا جوهريًا على ضرورة تطوير البنية التقنية للمصرف قبل البدء الفعلي في تطبيق IFRS 18.

- نتائج المحور الثالث: الجاهزية البشرية والتنظيمية

أظهرت نتائج الدراسة أن الجاهزية البشرية والتنظيمية في المصرف جاءت متوسطة أيضًا، مع وجود تحديات واضحة وبالأخص في جانب التدريب، وضعف الخبرات المتخصصة في المعايير الدولية. كما أظهرت النتائج أن مقاومة التغيير من جانب بعض العاملين تشكل أحد العوائق المهمة أمام التطبيق، إضافة إلى محدودية الخطط التدريبية المعتمدة، وضعف التنسيق بين الإدارات المختلفة في التعامل مع التحول المتوقع نحو IFRS 18.

كما بينت النتائج أن عدم وضوح التشريعات المحلية بشأن التطبيق يقلل من دافعية العاملين ويخلق حالة من عدم اليقين التنظيمي، مما يؤثر على الاستعداد الفعلي لتطبيق المعيار.

- النتيجة العامة للدراسة

تشير النتائج مجتمعة إلى أن المصرف التجاري الوطني يمتلك حدًا مقبولًا من المعرفة بالمعيار IFRS 18 ، لكنه يعاني من قصور واضح في الجاهزية التقنية والبشرية والتنظيمية، مما يجعل التطبيق الفعلي للمعيار بحاجة إلى استعدادات كبيرة على مستوى:

- الأنظمة المحاسبية
- الموارد البشرية
- دعم الإدارة العليا
- وضوح التعليمات التنظيمية من المصرف المركزي

- توصيات الدراسة :

استنادًا إلى النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

1- تعزيز المعرفة والتوعية بمعيار IFRS 18

- تنظيم دورات تدريبية مكثفة وورش عمل متخصصة للعاملين في الإدارة المالية والمحاسبية.
- إعداد مواد تعليمية مبسطة حول بنود المعيار وإجراءات تطبيقه.
- إدراج معيار IFRS 18 ضمن برامج التدريب السنوية للمصرف.

2- تطوير البنية التقنية ونظم المعلومات المحاسبية

- تحديث الأنظمة المحاسبية بما يتوافق مع متطلبات العرض والإفصاح الجديدة.
- تعزيز التكامل بين الأنظمة المالية وتقارير الأداء.
- الاستعانة بخبراء فنيين لوضع خطة تقنية شاملة للتطبيق.
- الاستثمار في بنية تقنية حديثة قادرة على استيعاب متطلبات التقارير المالية الدولية.

3- تعزيز الجاهزية البشرية والتنظيمية

- رفع كفاءة الكوادر البشرية من خلال برامج تدريبية طويلة الأمد تخص IFRS.
- تخفيف مقاومة التغيير عبر نشر ثقافة التحول المؤسسي.
- تحفيز العاملين وتقديم حوافز مرتبطة بالتطوير المهني.
- تحسين التنسيق بين الإدارات المالية والمحاسبية والرقابية داخل المصرف.

4- دعم الإدارة العليا لعملية التحول نحو IFRS 18

- ضرورة تبني الإدارة العليا إستراتيجية واضحة لتطبيق المعيار.
- تخصيص موارد مالية مناسبة لدعم التحول.
- تشكيل فريق عمل خاص بالإشراف على تطبيق IFRS 18 داخل المصرف.

5- تعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية

- مطالبة المصرف المركزي بإصدار أدلة تطبيقية واضحة للمعيار.
- تحديث التشريعات بما يتوافق مع متطلبات IFRS 18 لضمان التطبيق الموحد بين المصارف.
- تعزيز الرقابة والإشراف على المصارف خلال مراحل التطبيق.

6- تنفيذ خطة تطبيق تدريجية

- البدء بمرحلة تجريبية لتطبيق IFRS 18 قبل التطبيق الكامل.

- تقييم الأداء خلال المرحلة التجريبية ومعالجة المشاكل التقنية والبشرية المكتشفة.
- تنفيذ التطبيق الكامل بعد التأكد من الجاهزية الفعلية.

-مناقشة النتائج وربطها بالدراسات السابقة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى جاهزية المصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 18 من خلال ثلاثة محاور رئيسة: المعرفة والإدراك بالمعيار، الجاهزية التقنية، والجاهزية البشرية والتنظيمية. وقد أسفر التحليل الإحصائي عن مجموعة من النتائج المهمة التي يمكن مناقشتها وربطها بالدراسات السابقة كما يلي:

أولًا: مناقشة نتائج محور المعرفة والإدراك بمعيار IFRS 18

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المعرفة والإدراك لدى العاملين بالمعيار IFRS 18 جاء في المستوى المتوسط، بما يشير إلى وجود وعي أساسي لدى الموظفين حول أهمية المعيار ودوره في تحسين العرض والإفصاح، لكنه وعي يحتاج إلى تطوير ليواكب متطلبات التطبيق الفعلي.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة جيهان وحيد (2024) التي أكدت وجود وعي عام لدى العاملين حول أهمية IFRS 18 إلا أنه غير كافٍ للتطبيق العملي دون تدريب متخصص. كما تتوافق مع دراسة فؤاد شرف (2024) التي أشارت إلى أن المعرفة بالمعايير الدولية تحتاج إلى رفع كفاءة العاملين لضمان التطبيق الصحيح.

وتدعم كذلك نتائج دراسة Tawiah (2024) التي بيّنت أن ضعف المعرفة بالمعايير الدولية يشكل عائقًا أمام المؤسسات المالية عند تبنّيها.

وبذلك تعكس نتائج الدراسة الحالية ما أجمعت عليه الأدبيات حول ضرورة تعزيز المعرفة عبر برامج تدريبية مكثفة لضمان تطبيق فعّال للمعايير الدولية، ومن بينها معيار IFRS 18.

ثانيًا: مناقشة نتائج محور الجاهزية التقنية والأنظمة المحاسبية

كشفت نتائج الدراسة عن قصور واضح في الجاهزية التقنية داخل المصرف، حيث جاءت قيمة T-Test دالة إحصائيًا وأظهرت انخفاضًا ملحوظًا في استعداد الأنظمة المحاسبية والبنية المعلوماتية لتطبيق المعيار IFRS 18.

تتسق هذه النتيجة مع دراسة Bischof (2009) التي أوضحت أن أكبر تحديات البنوك الأوروبية عند تطبيق المعايير الدولية—مثل IFRS 7—كان ضعف الجاهزية التقنية وعدم قدرة الأنظمة المحاسبية على مواكبة متطلبات الإفصاح الجديدة.

كما تتكرر النتيجة في دراسة Alsarayreh وآخرين (2022) التي أشارت إلى أن ضعف الأنظمة التقنية يضعف جودة الإفصاح ويُعيق الالتزام بالمعايير الدولية.

كما تؤكد دراسة Tawiah (2024) على أن البنية التقنية الحديثة شرط أساسي لتعزيز التزام البنوك بالمعايير الدولية.

وبذلك تنسجم نتائج الجانب العملي مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة، مما يعزز حقيقة أن ضعف البنية التقنية يشكل عائقًا حقيقيًا أمام تطبيق معيار IFRS 18 في المصرف التجاري الوطني.

ثالثًا: مناقشة نتائج محور الجاهزية البشرية والتنظيمية

أظهرت النتائج أن الجاهزية البشرية والتنظيمية في المصرف جاءت في مستوى متوسط يميل إلى الضعف، وظهر ذلك في ضعف التدريب، محدودية الخبرة المتخصصة، ومقاومة التغيير لدى بعض العاملين.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة جيهان وحيد (2024) التي أكدت أن ضعف التدريب يشكل أحد أهم عوائق تطبيق IFRS 18، كما تتوافق مع دراسة فؤاد شرف (2024) التي شددت على ضرورة وجود دعم تنظيمي وتشريعي لضمان تطبيق المعيار. كما دعمت دراسة العبيدي والجوهر (2019) الاتجاه ذاته، حيث أشارت إلى أن ضعف الجاهزية البشرية والتنظيمية يقلل من جودة التقارير المالية ويعيق الالتزام بالمعايير الدولية.

وتتلاقى هذه النتائج مع ما ذكرته دراسة سليماني (2022) التي شددت على أهمية حوكمة تقنية المعلومات وضرورة تدريب العاملين لدعم جودة التقارير.

-الخلاصة النهائية

الدراسة توضح أن المصرف يمتلك معرفة مقبولة حول المعيار، لكنه بحاجة إلى تعزيز كبير في الجوانب التقنية والبشرية والتنظيمية قبل البدء في التطبيق الكامل لـ IFRS 18 ، وأن نجاح التطبيق يتوقف على:

- دعم الإدارة العليا
- تحديث الأنظمة
- رفع كفاءة العاملين
- وضوح التشريعات
- وضع خطة تطبيق تدريجية وواضحة

15- الخاتمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى جاهزية المصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 18، وذلك من خلال تحليل ثلاثة محاور أساسية تمثلت في: مستوى المعرفة والإدراك بالمعيار، والجاهزية التقنية للأنظمة المحاسبية، والجاهزية البشرية والتنظيمية داخل المصرف، وقد استندت الدراسة إلى منهج وصفي تحليلي، إضافة إلى الاعتماد على أداة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية من العاملين في الإدارات المحاسبية والمالية والرقابية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المعرفة والإدراك لدى العاملين في المصرف بالمعيار IFRS18 يقع في المستوى المتوسط، مما يعكس وجود وعي أولي بأهمية المعيار ودوره في تحسين جودة الإفصاح المالي، إلا أن هذا الوعي لا يزال بحاجة إلى تعميق عبر التدريب والتأهيل المستمر. أما فيما يتعلق بالجاهزية التقنية، فقد كشفت النتائج عن قصور واضح في الأنظمة المحاسبية والبنية التحتية اللازمة لتطبيق المعيار، حيث تبين أن الأنظمة الحالية لا تواكب متطلبات العرض والإفصاح الجديدة التي يفرضها IFRS 18 ، كما أظهرت نتائج الجاهزية البشرية والتنظيمية وجود مستوى متوسط يميل إلى الضعف من حيث تدريب الكوادر، والاستعداد للتغيير، والدعم التنظيمي.

وبشكل عام، خلصت الدراسة إلى أن المصرف التجاري الوطني غير جاهز بالكامل لتطبيق المعيار الدولي IFRS 18 في الوقت الحالي، وأن عملية التطبيق تتطلب خطوات تمهيدية جوهرية تشمل تطوير الأنظمة التقنية، وتكثيف البرامج التدريبية، وتعزيز الدعم الإداري والتنظيمي، إضافة إلى ضرورة توفير إطار تشريعي واضح من قبل الجهات الرقابية، وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي، كما بينت الدراسة أن نجاح تطبيق IFRS 18 يعتمد على تضافر الجهود بين الإدارة العليا، والإدارات المالية، والجهات الرقابية، من أجل تحقيق تحول مؤسسي متكامل يتماشى مع المعايير الدولية.

وتؤكد الدراسة أن تبنّي المعيار الدولي IFRS 18 يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز شفافية التقارير المالية ورفع جودة الأداء المحاسبي داخل المصارف الليبية، بما يسهم في تحسين الثقة في النظام المصرفي، وزيادة قدرته على التكيف مع المعايير العالمية. ومن ثمّ، فإن نتائج هذه الدراسة تشكل أساسًا مهمًا يمكن أن تُبنى عليه دراسات مستقبلية تتناول جوانب أخرى من تطبيق المعايير الدولية، سواء في مصارف أخرى داخل ليبيا أو في قطاعات مالية مختلفة.

المراجع:

جيهان وحيد (2024)، أثر تطبيق معيار IFRS 18 على الإفصاح المالي في شركات الأدوية، المجلة العربية للبحوث المحاسبية والمالية.

شرف، فؤاد(2024) ، تطبيق معيار IFRS 18 وانعكاساته على جودة التقارير المالية في البيئة المصرية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة.

سليماني، أحمد (2022) ، حوكمة تقنية المعلومات ودورها في تحسين جودة التقارير المالية، مجلة العلوم المالية والمصرفية.

العبيدي، نصير، والجوهر، محمود (2019)، أثر حوكمة تقنية المعلومات على جودة التقارير المالية في المصارف، مجلة العلوم الاقتصادية والمالية.

مصرف ليبيا المركزي(2023) ، التقرير السنوي، طرابلس: إدارة البحوث والإحصاء.

IFRS Foundation. (2024). International Financial Reporting Standard (IFRS) 18: Presentation and Disclosure in Financial Statements. London: IFRS Foundation.

IFRS Foundation. (2024). Basis for Conclusions on IFRS 18. London: IFRS Foundation.

IASB – International Accounting Standards Board. (2023). Disclosure and Presentation Improvements. IFRS Publications.

EFRAG. (2024). Endorsement Advice on IFRS 18 and Assessment Report. European Financial Reporting Advisory Group.

Tawiah, V. (2024). The Effect of IFRS Adoption on Bank Internationalisation. Journal of International Accounting.

Alsarayreh, M., et al. (2022). The Implications of IFRS-Based Disclosure on the Quality of Financial Information. European Journal of Accounting and Finance.

Bischof, J. (2009). The Effects of IFRS 7 Adoption on Banking Disclosure. European Accounting Review.

IASB. (2024). IFRS Standards Update. IFRS Publications.

World Bank. (2024). IFRS Implementation Notes for Financial Institutions. Washington, DC.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.